

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن أصدقها خمراً أو خنزيراً أو مالاً مغصوباً .
قوله وإن أصدقها خمراً أو خنزيراً أو مالاً مغصوباً : صح النكاح .
هذا المذهب نص عليه جماهير الأصحاب منهم الخرقى و ابن حامد والقاضى والشريف و
أبو الخطاب و ابن عقيل والمصنف والشارح و ابن عبدوس وغيرهم .
قال المصنف هنا : المذهب صحته .
وجرم به في الوجيز وغيره .
وقدمه في الهدایة المذهب و مسبوك الذهب و المستوعب و الخلاصة و المحرر و النظم و
الرعايتين و الحاوي الصغير و الفروع وغيرهم .
وعنه : أنه يعجبه استقبال النكاح - يعني أن النكاح فاسد - اختاره أبو بكر و اختاره
أيضاً شيخه الخلال والجوزانى لكن يشترط أن يكون يعلمان حالة العقد : أنه خمر أو خنزير
أو مغصوب .
وحملها القاضى والمصنف والشارح وغيرهم الاستحباب .
تنبيه : إلحاد المغضوب بالخمر والخنزير : عليه أكثر الأصحاب منهم أبو بكر و ابن أبي
موسى و أبو الخطاب و ابن عقيل و صاحب المذهب و المستوعب و الخلاصة و الفروع وغيرهم .
وقيل : محل الخلاف فيما هو محرم لحق ١٠ - كالخمر والخنزير والحر - ونحو ذلك ولا يدخل
المغضوب فيصح به وقولاً واحداً .
قال الزركشى : وهذا اختيار الشيفين حتى بالغ أبو محمد فحكى الاتفاق عليه قلت : وهو
ظاهر كلام صاحب الرعاية و الحاوي